كتاب الكافي في العقد الصافي

تصنيف الشيخ الإمام

أبي القاسم عبد الرحمن الأكاف النيسابوري
(ت 549 هـ)

تحقيق

د. أبو بكر سعداوي   نزار حمادي

دار الإمام ابن عرفة
تونس

كتاب الكافي
في العقد الصافي

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

كتاب الكافي في العقد الصافي

تصنيف الشيخ الامام

أبي القاسم عبد الرحمن الأكاف النيسابوري
(ت 549 هـ)

تحقيق:
د. أبو بكر سعداوي
نزار حمادي

دار الإمام ابن عرفة
تونس

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي هَدَى أَهْلَ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ إِلَى العَقَائِدِ ذَاتِ البَرَاهِين، وَرَزَقَهُمْ مِنَ المُقَدِّمَاتِ مَا أَنْتَجَ لَهُمْ مَحْضَ اليَقِين، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ خَاتِمِ الأَنْبِيَاءِ وَالمُرْسَلِين، المُبَشِّرِ بِعُلَمَاءَ مِنْ أُمَّتِهِ يَنْفُونَ عَنِ الدِّينِ تَأْوِيلَ الجَاهِلِينَ وَٱنْتِحَالَ المُبْطِلِينَ وَتَحْرِيفَ الغَالِين، وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ الهُدَاةِ المُهْتَدِينَ الطَّيِّبِينَ الطَّاهِرِينَ.

وَبَعْدُ، فَإِنَّ مِنْ أَعْظَمِ مِنَنِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى طَلَبَةِ العُلُومِ الدِّينِيَّةِ، ظُهُورَ الكَثِيرِ مِنَ الكُتُبِ العِلْمِيَّةِ، ٱلَّتِي كَانَتْ مَخْفِيَّةً فِي خَزَائِنِ المَخْطُوطَاتِ، أَوْ مَعْدُودَةً مِنَ المَفْقُودَاتِ، ذَلِكَ لِمَا ٱشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ مِنْ تَأْكِيدِ الحَقِّ وَتَثْبِيتِهِ، وَشَرْحِهِ وَتَوْضِيحِهِ، لَا سِيَّمَا فِي عِلْمِ التَّوْحِيدِ وَالعَقَائِدِ عَلَى مَنْهَجِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ، فَإِنَّ الكُتُبَ مِنْ أَبْرَزِ مَا يَحْتَاجُهُ الطَّالِبُ لِتَحْصِيلِ العِلْمِ، قَالَ الشَّيْخُ الإِمَامُ أَحْمَدُ زَرُّوقٌ (ت899هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «آلَاتُ العِلْمِ أَرْبَعَةٌ: عَقْلٌ رَجَّاحٌ، وَشَيْخٌ فَتَّاحٌ، وَكُتُبٌ صِحَاحٌ، وَمُدَاوَمَةٌ وَإِلْحَاحٌ»[1].

(1) اغتنام الفوائد في شرح قواعد العقائد (ص34) دار الإمام ابن عرفة ـ تونس.

وَمِنْهَا هَذَا الكِتَابُ النَّفِيسُ ٱلَّذِي يَبْرُزُ لِلطَّلَبَةِ وَالبَاحِثِينَ مُصَحَّحًا وَمُدَقَّقًا بَعْدَ نَحْوِ تِسْعَةِ قُرُونٍ مِنْ تَأْلِيفِهِ، وَهوَ «**الكَافِي فِي العَقْدِ الصَّافِي**» لِلشَّيْخِ الإِمَامِ أَبِي القَاسِمِ الأَكَّافِ النَّيْسَابُورِيِّ (549هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى.

وَيَرْجِعُ الفَضْلُ ـ بَعْدَ اللَّهِ تَعَالَى ـ فِي ظُهُورِهِ إِلَى رَجُلَيْنِ:

ـ **الأَوَّلُ**: الشَّيْخُ العَلَّامَةُ مُرْتَضَى الزَّبِيدِيِّ (ت1205هـ) ٱلَّذِي ٱنْفَرَدَ بِذِكْرِهِ وَتَسْمِيَتِهِ وَالنَّقْلِ عَنْهُ فِي مَوْسُوعَتِهِ «إِتْحَافِ السَّادَةِ المُتَّقِينَ»، وَتَحْدِيدًا فِي مُقَدِّمَةِ قَوَاعِدِ العَقَائِدِ حَيْثُ ذَكَرَهُ ضِمْنَ مَصَادِرِهِ[1]، ثُمَّ نَقَلَ مِنْهُ مَسْأَلَةً كَامِلَةً وَهِيَ المُتَعَلِّقَةُ بِصِفَةِ الإِرَادَةِ فِي شَرْحِ القُدْسِيَّةِ.

---

(1) وهذه صورة خطِّ المرتضى رحمه الله تعالى:

والملاحظ في ضبطه للَّقب أنه شبيه بـ«الاسكاف»، مع تردد في إثبات السين أو نفيها، ولكن العلامة الزبيدي صححه في الموضع الذي نقل فيه مسألة الإرادة وحذف السين وأثت «الأكاف» كما في الصورة التالية:

ـ **الثَّانِي**: أَخِي العَزِيزُ البَحَّاثَةُ الغَوَّاصُ فِي كُتُبِ أَهْلِ العِلْمِ بَحْثًا وَتَنْقِيبًا وَتَتَبُّعًا لِلدُّرَرِ وَالفَوَائِدِ: د. أَبُو بَكْرٍ سَعْدَاوِي، حَفِظَهُ اللَّهُ تَعَالَى، فَإِنَّهُ أَوَّلُ مَنْ لَفَتَ ٱنْتِبَاهِي لِكِتَابِ «الكَافِي» ثُمَّ بَحَثَ عَنْ مَخْطُوطَاتِهِ، وَبَعْدَ جُهْدٍ عَثَرَ عَلَيْهَا وَتَحَقَّقَ مِنْ نِسْبَتِهَا لِمُؤَلِّفِهَا، ثُمَّ وَفَّرَهَا لَنَا لِيَكْتَمِلَ هَذَا العَمَلُ وَيَصْدُرَ عَلَى هَذَا النَّحْوِ.

يَسْتَمِدُّ هَذَا الكِتَابُ النَّفِيسُ أَهِمِّيَّتَهُ مِنْ جِهَاتٍ عَدِيدَةٍ، فَهُوَ إِضَافَةً إِلَى إِتْقَانِ صَنْعَةِ تَأْلِيفِهِ، وَرَشَاقَةِ أَلْفَاظِهِ، وَلَطَافَةِ رُمُوزِهِ، وَحُسْنِ تَرْتِيبِ مَسَائِلِهِ، وَٱشْتِمَالِهِ عَلَى أَتْقَنِ البَرَاهِينِ فِي عِلْمِ أُصُولِ الدِّينِ، فَإِنَّ مُؤَلِّفَهُ عَالِمٌ جَلِيلٌ مِنْ أَئِمَّةِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ المُتْقِنِينَ لِعِلْمِ التَّوْحِيدِ، وَهُوَ الإِمَامُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ أَبُو القَاسِمِ الأَكَّافِ النَّيْسَابُورِيُّ (ت549هـ) ٱلَّذِي ٱتَّصَلَ سَنَدُهُ بِالشَّيْخِ أَبِي الحَسَنِ الأَشْعَرِيِّ إِمَامِ أَهْلِ السُّنَّةِ مِنْ طَرِيقَيْنِ:

ـ **الأَوَّلُ**: عَنْ أُسْتَاذِهِ الشَّيخِ الإِمَامِ أَبِي نَصْرٍ عَبْدِ الرَّحِيمِ القُشَيْرِيِّ (ت514هـ)، عَنْ وَالِدِهِ الأُسْتَاذِ الإِمَامِ أَبِي القَاسِمِ عَبْدِ

الكَرِيمِ القُشَيْرِيِّ (ت465هـ)، عَنِ الأُسْتَاذِ الإِمَامِ أَبِي بَكْرِ بْنِ فُورَك (ت406هـ)، عَنِ الإِمَامِ أَبِي الحَسَنِ البَاهِلِيِّ (ت370هـ) عَنِ الشَّيْخِ أَبِي الحَسَنِ الأَشْعَرِيِّ (ت324هـ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ جَمِيعًا.

ـ **الثَّانِي**: عَنِ الإِمَامِ حُجَّةِ الإِسْلَامِ أَبِي حَامِدٍ الغَزَالِيِّ (ت505هـ) وَالإِمَامِ أَبِي القَاسِمِ سَلْمَانَ الأَنْصَارِيِّ (ت512هـ)، وَهُمَا عَنْ إِمَامِ الحَرَمَيْنِ أَبِي المَعَالِي الجُوَيْنِيِّ (ت478هـ)، عَنِ الإِمَامِ أَبِي القَاسِمِ الاسْفَرَايِنِيِّ (ت452هـ)، عَنِ الأُسْتَاذِ الإِمَامِ أَبِي إِسْحَاقَ الاسْفَرَايِنِيِّ (418هـ)، عَنِ الإِمَامِ أَبِي الحَسَنِ البَاهِلِيِّ (ت370هـ)، عَنِ الشَّيْخِ أَبِي الحَسَنِ الأَشْعَرِيِّ (ت324هـ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ جمِيعًا.

وَفِيمَا يَلِي أَبْرَزُ التَّرَاجِمِ ٱلَّتِي وَصَلَتْنَا لِلْإِمَامِ أَبِي القَاسِمِ الأَكَّافِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَرَضِيَ عَنْهُ:

۞ تَرْجَمَتَانِ بِقَلَمِ تِلْمِيذِهِ الإِمَامِ ابْنِ السَّمْعَانِيِّ:

ـ **الأُولَى**: فِي «الأَنْسَابِ» حَيْثُ قَالَ: أَبُو القَاسِمِ عَبْدُ

الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ[1] الأَكَّافِ[2]، مِنْ أَهْلِ نَيْسَابُورَ، كَانَ إِمَامًا زَاهِدًا وَرِعًا مِنْ صِغَرِهِ إِلَى حِينِ وَفَاتِهِ، لَمْ تُعْرَفْ لَهُ هَفْوَةٌ أَوْ زَلَّةٌ، رَبَّاهُ أَبُوهُ بِالحَلَالِ، وَتَفَقَّهَ عَلَى أَبِي نَصْرٍ ٱبْنِ القُشَيْرِيِّ، وَبَرَعَ فِي المُتَّفَقِ وَالمُخْتَلَفِ وَالأُصُولِ، وَٱشْتَغَلَ بِالعَمَلِ.

سَمِعَ الحَدِيثَ مِنْ أَبِي سَعِيدٍ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي صَادِقٍ الحِيرِيِّ[3]، وَأَبِي بَكْرٍ عَبْدِ الغَفَّارِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الحُسَيْنِ الشِّيرُوِيّ[4]، وَمَنْ بَعْدَهُمَا. سَمِعْتُ مِنْهُ أَحَادِيثَ يَسِيرَةً. وَتُوُفِّيَ فِي وَقْعَةِ الغُزِّ بَعْدَ أَنْ قُبِضَ عَلَيْهِ بِمَدِينَةِ نَيْسَابُورَ فِي شَوَّالَ سَنَة تِسْعٍ وَأَرْبَعِينَ وَخَمْسِمِائَةٍ (549هـ)[5].

(1) عبد الصمد والد الإمام أبي القاسم، له ترجمة في المنتخب في كتاب السياق لتاريخ نيسابور (ص385)

(2) «الأَكَّاف» كَالقَفَّالِ، نِسْبَة لِعَمَلِ إِكَافِ البَهَائِمِ وهي البردعة.

(3) توفي سنة (499هـ) رحمه الله. انظر ترجمته في السير للذهبي (ج19/ص224) وتوضيح المشتبه لابن ناصر الدين (ج4/ص495)

(4) توفي سنة (510هـ). قال عنه الذهبي: الشيخ الصالح العابد المعمّر مسند العصر. (سير أعلام النبلاء، ج19/ص247)

(5) الأنساب للإمام أبي سعد السمعاني (ج1/ص338) تحقيق عبد الرحمن المعلمي. ط2. 1400هـ.

ـ **والثَّانِيَةُ**: فِي «التَّحْبِيرِ» حَيْثُ قَالَ فِي شَأْنِهِ: «إِمَامٌ وَرِعٌ عَالِمٌ عَامِلٌ بِعِلْمِهِ، يُضْرَبُ بِهِ المَثَلُ فِي دَقِيقِ الوَرَعِ، حَسَنُ السِّيرَةِ وَالدِّيَانَةِ، وَالتَّجَنُّبِ عَنِ السُّلْطَانِ وَالأُمُورِ ٱلَّتِي تُشِينُ العِلْمَ وَأَهْلَهُ، وَكَانَ يَعِظُ وَعْظًا نَافِعًا مُفِيدًا، وَهُوَ قَانِعٌ بِالحَلَالِ المَوْرُوثِ عَنْ وَالِدِهِ.

تَفَقَّهَ عَلَى أَبِي نَصْرِ بْنِ أَبِي القَاسِمِ القُشَيْرِيِّ، وَصَحِبَ الشَّيْخَ عَبْدَ المَلِكِ الطَّبَرِيَّ مُدَّةً بِمَكَّةَ، وَكَانَ فِي حَالِ شَبِيبَتِهِ يَتَكَلَّمُ فِي المَسَائِلِ الخِلَافِيَّةِ وَيُحْسِنُ فِيهَا، ثُمَّ ٱشْتَغَلَ بِالعِبَادَةِ وَالعُزْلَةِ وَقِلَّةِ المُخَالَطَةِ.

سَمِعَ أَبَا سَعْدٍ عَلِيَّ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي صَادِقٍ، وَأَبَا بَكْرٍ عَبْدِ الغَفَّارِ الشِيرَوِيِّ، وَأَبَا عَبْدِ اللَّهِ إِسْمَاعِيلَ بْنَ عَبْدِ الغَافِرِ الفَارِسِيَّ، وَمَنْ دُونَهُمْ. وَقَرَأَ الكَثِيرَ بِنَفْسِهِ عَلَى شُيُوخِنَا وَمَنْ لَمْ نَلْحَقْهُمْ.

سَمِعْتُ مِنْهُ أَحَادِيثَ يَسِيرَةً مِنْ لَفْظِهِ فِي مَنْزِلِهِ. وَتُوُفِّيَ فِي فِتْنَةِ الغُزِّ ضَاحِي نَهَارِ يَوْمِ الخَمِيسِ غُرَّةَ ذِي القَعْدَةِ سَنَةَ تِسْعٍ

وَأَرْبَعِينَ وَخَمْسُمِائَةٍ، وَدُفِنَ بِالحِيْرَةِ عِنْدَ رِجْلِ وَالِدِهِ»[1].

۞ تَرْجَمَةٌ بِقَلَمِ القَاضِي عِيَاضٍ:

قَالَ القَاضِي عِيَاضٌ رَحِمَهُ اللَّهُ: «عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ بْنِ أَحْمَدَ النَّيْسَابُورِيُّ المَعْرُوفُ بِالأَكَّافِيِّ، الشَّافِعِيُّ، الإِمَامُ أَبُو القَاسِمِ: تَفَقَّهَ بِبَلَدِهِ بِأَبِي نَصْرٍ القُشَيْرِيِّ، وَأَخَذَ عَنْ أَبِي حَامِدٍ الطُّوسِيِّ، وَأَبِي نَصْرٍ الأَرْغَيَانِيِّ، وَأَبِي جَعْفَرٍ السَّنْجَانِيِّ[2]، وَسَمِعَ الحَدِيثَ مِنْ جَمَاعَةٍ، وَدَرَسَ الكَلَامَ، وَقَرَأَ القِرَاءَاتِ، وَتَصَوَّفَ، وَكَانَ عَالِمًا فَاضِلًا، وَرَدَ مَكَّةَ حَاجًّا بَعْدَ عَشْرٍ وَخَمْسِمِائَةٍ، وَجَاوَرَ بِهَا فَأَخَذَ عَنْهُ قَوْمٌ، وَكَانَ كَهْلَ السِّنِّ، جَلِيلَ القَدْرِ، وَاسِعَ الحَالِ. كَتَبَ إِلَيَّ مِنْهَا يُجِيزُنِي جَمِيعَ رِوَايَتِهِ، ثُمَّ ٱنْصَرَفَ إِلَى بَلَدِهِ[3].

---

(1) التحبير في المعجم الكبير، للإمام أبي سعد السمعاني (ص398) تحقيق منيرة ناجي سالم. طبعة ديوان الأوقاف ببغداد، 1395هـ)

(2) نسبة إلى سَنْجَان بلدة من وراء بلخ. وهو محمد بن الحسين أبو جعفر السنجاني، تفقَّه عن القاضي حسين وأملى، ومات سنة (504هـ). (العقد المذهب في طبقات حملة المذهب، لابن الملقن، ص282)

(3) الغنية (ص166)

۞ مِن أَبْرَزِ شُيُوخِ الإِمَامِ أَبِي القَاسِمِ الأَكَّافِ:

إِضَافَةً لِمَا ذَكَرَهُ الإِمَامَانِ ٱبْنُ السَّمْعَانِيُّ وَعِيَاضٌ مِنْ شُيُوخِ الإِمَامِ أَبِي القَاسِمِ الأَكَّافِ، فَإِنَّ مِنْ أَجَلِّ وَأَبْرَزِ شُيُوخِهِ الإِمَامَ أَبَا القَاسِمِ سَلْمَانَ الأَنْصَارِيَّ؛ قَالَ الإِمَامُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الكَرِيمِ الرَّافِعِيُّ: سَمِعْتُ الإِمَامَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ الأَكَّافَ قَالَ، سَمِعْتُ **أَبَا القَاسِمِ الأَنْصَارِيِّ** قَالَ: سَمِعْتُ الأُسْتَاذَ أَبَا القَاسِمِ القُشَيْرِيَّ قَالَ: سَمِعْتُ الأُسْتَاذ أَبَا عَلِيٍّ الدَّقَّاقَ يَقُولُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ يَتَوَلَّى ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [الأعراف: 196]: **يُطْعِمُهُمْ مِنْ حَيْثُ لَا يَطْمَعُونَ، وَيُشَوِّشُ عَلَيْهِمْ تَدْبِيرَهُمْ، وَلَا يُشْمِتُ بِهِمْ عَدُوَّهُمْ.** قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: **يُطْعِمُهُمْ مِنْ حَيْثُ لَا يَطْمَعُونَ لِيَقْطَعُوا النَّظَرَ عَنِ الأَسْبَابِ، وَيُشَوِّشُ عَلَيْهِمْ تَدْبِيرَهُمْ لِيَتَبَرَّؤُوا عَنْ حَوْلِهِمْ وَقُوَّتِهِمْ، وَإِذَا طَمِعَ العَدُوَّ فِيهِمْ خَيَّبَهُ وَلَمْ يُشْمِتْهُ بِهِمْ**[1].

۞ مِنْ أَبْرَزِ تَلَامِيذِ الإِمَامِ أَبِي القَاسِمِ الأَكَّافِ:

إِلَى جَانِبِ الإِمَامِ ٱبْنِ السَّمْعَانِيِّ فَقَدِ ٱنْتَفَعَ بِالإِمَامِ الأَكَّافِ

---

(1) التدوين في أخبار قزوين (ج1/ص395)

جُمْلَةٌ مِنَ الطَّلَبَةِ صَارُوا مِنْ كِبَارِ أَئِمَّةِ الدِّينِ، فَمِنْهُمْ:

ـ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الكَرِيمِ الرَّافِعِيُّ القَزْوِينِيُّ (ت580هـ): الإِمَامُ العَلَّامَةُ مُفْتِي الشَّافِعِيَّةِ. لَهُ تَرْجَمَةٌ مُوَسَّعَةٌ كَتَبَهَا ٱبْنُهُ الإِمَامُ أَبُو القَاسِمِ الرَّافِعِيُّ يَقُولُ فِيهَا: مِنْ شُيُوخِهِ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ بْنِ أَحْمَدَ الأَكَّافِ أَبُو القَاسِمِ، سَمِعَ مِنْهُ أَخْلَاقَ النَّبِيِّ ﷺ لِٱبْنِ حبَّانَ بِرِوَايَتِهِ عَنْ أَبِي الفَضْلِ العَبَّاسِ بْنِ أَبِي العَبَّاسِ الشَّقَّانِيِّ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ التَّمِيمِيِّ، عَنْهُ[1].

ـ عَلِيُّ بْنُ سُلَيْمَانَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ سُلَيْمَانَ، أَبُو الحَسَنِ المُرَادِيُّ الأَنْدَلُسِيُّ القُرْطُبِيُّ الشَّافِعِيُّ (ت544هـ): الفَقِيهُ الحَافِظُ. قَالَ ٱبْنُ عَسَاكِرٍ: «كَانَ ثَبْتًا مُتَدَيِّنًا صَلْبًا فِي السُّنَّةِ. صَحِبَ الشَّيْخَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ الأَكَّافَ الزَّاهِدَ، وَتَأَدَّبَ بِأَدَبِهِ[2].

وَقَالَ ٱبْنُ المُلَقِّنِ: تَفَقَّهَ عَلَى الإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى صَاحِبِ الغَزَالِيِّ، وَسَمِعَ مُصَنَّفَاتِ البَيْهَقِيِّ وَغَيْرَهَا مِنْ أَبِي عَبْدِ

---

(1) التدوين في أخبار قزوين (ج1/ص345)

(2) تاريخ مدينة دمشق، (ج41/ص516)

اللَّهِ الفُرَاوِيِّ وَغَيْرِهِ، وَصَحِبَ الشَّيْخَ **عَبْدَ الرَّحْمَنِ الأَكَّافِ** الزَّاهِدِ[1].

ـ مُحَمَّد بْن أَحْمَدَ بْنِ عُمَرَ الفَنْجَكْرَوِيُّ، أَبُو نَصْرٍ النَّيْسَابُورِيُّ. قَالَ الرَّافِعِيُّ: «شَيْخٌ مِنْ أَهْلِ العِلْمِ، حَسَنُ السِّيرَةِ وَالطَّرِيقَةِ، وَكَانَ مِنَ المُخْتَصِّينَ بِالإِمَامِ **عَبْدِ الرَّحْمَنِ الأَكَّاف**»[2].

ـ مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ بْنِ أَبِي المَكَارِمِ بْنِ العِرَاقِيِّ البَكْرِيِّ، أَبُو سَعْدٍ القَزْوِينِيُّ. قَالَ الرَّافِعِيُّ: «تَفَقَّهَ بِقَزْوِينَ ثُمَّ بِنَيْسَابُورَ وَخُوَارِزْمَ وَمَا وَرَاءَ النَّهْرِ، وَسَمِعَ الحَدِيثَ الكَثِيرَ بِنَيْسَابُورَ مَعَ وَالِدِي ـ رَحِمَهُمَا اللَّهُ ـ مِنْ أَبِي عُثْمَانَ العَضَائِدِيِّ، وَعُمَرَ الصَّفَّارِ، **وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ الأَكَّافِ**»[3].

ـ عَبْدُ السَّلَامِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ الصَّمَدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ، أَبُو الخَيْرِ الأَكَّافِيُّ الزَّاهِدُ النَّيْسَابُورِيُّ. حَدَّثَ بِكِتَابِ

(1) العقد المذهب في طبقات حملة المذهب لسراج الدين بن الملقن (ص493)
(2) التدوين في أخبار قزوين (ج1/ص187)
(3) التدوين في أخبار قزوين (ج1/ص480)

الصَّحِيحِ لِمُسْلِمِ بْنِ الحَجَّاجِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الفُرَاوِيِّ. قال ابن النقطة الحنبلي: شَيْخٌ صَالِحٌ صَحِيحُ السَّمَاعِ، سَمِعْتُهُمْ بِنَيْسَابُورَ يُثْنُونَ عَلَيْهِ وَيُعَظِّمُونَهُ، وَقَبْرُهُ يُزَارُ بِهَا، وَسَمَاعُهُ مِنْهُ فِي رَمَضَانَ سَنَةَ ثَلَاثِينَ وَخَمْسُمِائَةٍ. رَأَيْتُ بِخَطِّ أَبِي إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ هُمَامٍ الإِشْبِيلِيِّ قَالَ: مَوْلِدُهُ فِي سَنَةِ سِتٍّ وَعِشْرِينِ، يَعْنِي وَخَمْسُمِائَةٍ، وَرِوَايَتُهُ حُضُورًا لِأَنَّهُ كَانَ ٱبْنَ أَرْبَعَ سِنِينَ[1].

۞ مُؤَلَّفَاتُ الإِمَامِ أَبِي القَاسِمِ الأَكَّافِ:

لَمْ نَعْرِفْ مِنْ مُؤَلَّفَاتِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ سِوَى كِتَابَيْنِ:

ـ **الأَوَّلُ: الأَرْبَعُونَ حَدِيثًا**: قَالَ الرَّافِعِيُّ فِي تَرْجَمَةِ الشَّيْخِ مُحَمَّدٍ الفَنْجَكُورِيِّ وَهُوَ مِنْ تَلَامِيذِ الإِمَامِ الأَكَّافِ: وَسَمِعْتُ مِنْهُ بِتَبْرِيزَ كِتَابَ **الأَرْبَعِينَ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ الأَكَّافِ** سَنَةَ (583هـ)[2].

(1) التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، لابن النقطة الحنبلي (ص254)

(2) التدوين في أخبار قزوين (ج1/ص187)

ـ **الثَّانِي: الكَافِي فِي العَقْدِ الصَّافِي**، وَهُوَ ٱلَّذِي نُقَدِّمُ لَهُ وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

۞ مِنْ مَناقِبِ الإِمَامِ أَبِي القَاسِمِ الأَكَّاف:

وَصَلَنَا مِنْ مَنَاقِبِهِ مَا رَوَاهُ الإِمَامُ أَبُو الخَيْرِ الطَّالْقَانِيُّ الشَّافِعِيُّ قَالَ: لَمَّا كُنْتُ بِنَيْسَابُورَ عِنْد مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى وَأَنَا صَبِيٌّ، كَانَ مِنْ عَادَتِهِ أَنَّهُ فِي كُلِّ أُسْبُوعٍ يَأْخُذُ عَلَى الفُقَهاءِ مَا حَفِظُوهُ، وَكُنْتُ غَيْرَ جَيِّدِ الحِفْظِ، فَطالَبَنِي مَرَّةً بَعْدَ مَرَّةٍ، وَأَنَا لَا أَقْدِرُ عَلَى حِفْظِهِ، فَأَمَرَنِي بِالاْنْتِقَالِ مِنْ عِنْدِهِ وَالاْشْتِغَالِ عَلَى غَيْرِهِ كَعَادَتِهِ، فَنَقَلْتُ قُمَاشِي عِنْدَ بَعْضِ الفُقَهَاء إِلَى أَنْ أَسْكُنَ فِي مَكَانٍ، فَٱشْتَغَلْتُ ذَلِكَ النَّهارِ وَأَدْرَكَنِي المَسَاءُ فَأَخْفَيْتُ نَفسِي فِي أَتُّونِ طَبَّاخٍ وَنِمْتُ فَرَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ وَاقِفٌ عَلَيَّ، فَقَالَ لِي: يَا أَحْمَدُ لِمَ لَا تَذْهَبُ إِلَى المَدْرَسَةِ وَتَشْتَغِلُ؟ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّه لَا يَأْتِي مِنِّي شَيْءٌ، وَقَدِ ٱجْتَهَدْتُ فَلَمْ أُفْلِحْ، فَقَالَ لِي: بَلَى، قُمْ وَٱذْهَبْ إِلَى المَدْرَسَةِ. قَالَ: فَأَعَدْتُ عَلَيْهِ الكَلَامَ ثَانِيًا، فَقَالَ لِي: ٱفْتَحْ فَاكَ، قَالَ: فَفَتَحْتُهُ فَتَفَلَ فِيهِ، ثُمَّ قَالَ لِي: ٱذْهَبْ، فَقَلتُ: يَا رَسُول اللَّهِ إِنِّي أَخَافُ مِنَ الشَّيْخ

وَمِنْ قُصُورِ فَهْمِي وَقِلَّةِ حِفْظِي وَمَعْرِفَتِي، فَقَالَ لِي: ٱفْتَحْ فَاكَ، فَفَتَحْتُهُ مَرَّةً ثَانِيَةً، فَتَفَلَ فِيهِ مَرَّةً ثَانِيَةً، ثُمَّ ٱنْتَبَهْتُ وَقْتَ السَّحَرِ وَأَتَيْتُ الَمْدَرسَةَ وَوَقَفْتُ أُكَرِّرُ عَلَى المُدَرِّسِ فَإِذَا هُوَ مَحْفُوظٌ لِي، وَخَرَجَ الشَّيْخ فَرَآنِي فَقَالَ لِي: هَلْ حَفِظْتَ شَيْئًا؟ قُلْتُ: نَعَمْ، وَأَعَدْتُ عَلَيْهِ الدُّرُوسَ كُلَّهَا حِفْظًا جَيِّدًا مِنْ غَيْرِ تَتَعْتُعٍ وَلَا تَوَقُّفٍ، فَقَالَ لِي: أَحْسَنْتَ بَارَكَ اللَّهُ فِيكَ، مِثْلُكَ مَنْ يَصْلُحُ لِصُحْبَتِنَا.

وَأَقَمْتُ عِنْدَهُ مُسْتَقِيمَ الفَهْمِ سَرِيعَ الإِدْرَاكِ كَثِيرَ الحِفْظِ. وَكَانَ مِنْ عَادَةِ الشَّيْخِ أَنْ يُصَلِّيَ الجُمُعَةَ عِنْدَ الإِمَامِ **عَبْدِ الرَّحْمَنِ الأَكَّافِ** الزَّاهِدِ، وَيَكُونُ الفُقَهَاءُ فِي خِدْمَتِهِ، وَتَجَارَى الفُقَهَاء فِي مَسْأَلَة خِلَافٍ، فَتَكَلَّمَ الشَّيْخُ **عَبْدُ الرَّحْمَنِ** وَسَكَتَ الجَمَاعَةُ إِعْظَامًا، وَأَنَا لِصِغَرِ سِنِّي وَحِدَّةِ ذِهْنِي أَعْتَرِضُ عَلَيْهِ وَأُنَازِعُهُ، وَالفُقَهَاء يُشِيرُونَ إِلَيَّ بِالإِمْسَاكِ، وَأَنَا لَا أَلْتَفِتُ إِلَيْهِمْ، فَقَالَ لَهُمُ الشَّيْخ **عَبْدُ الرَّحْمَن**: دَعُوهُ، فَإِنَّ هَذَا الكَلَامَ

ٱلَّذِي يَقُولُ لَيْسَ مِنْهُ، إِنَّمَا هُوَ مِنَ الَّذِي عَلَّمَهُ. قَالَ: وَلَمْ تَعْلَمِ الجَمَاعَةُ مَا أَرَادَ، وَفَهِمْتُ وَعَلِمْتُ أَنَّهُ مُكَاشَفٌ[1].

وَمِنْ مَنَاقِبِهِ الدَّالَّةِ عَلَى شِدَّةِ وَرَعِهِ ـ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ـ أَنَّهُ أَوْصَى إِلَيْهِ شَخْصٌ أَنْ يُفَرِّقَ طَائِفَةً مِنْ مَالِهِ عَلَى الفُقَرَاءِ وَالمَسَاكِينِ، وَكَانَ فِيهِ مِسْكٌ، فَكَانَ إِذَا فَرَّقَهُ عَلَى الفُقَرَاءِ أَخَذَ عِصَابَةً فَشَدَّهَا عَلَى أَنْفِهِ حَتَّى لَا يَجِدَ رَائِحَتَهُ، وَيَقُولُ: لَا يُنْتَفَعُ بِهِ إِلَّا بِرَائِحَتِهِ. وَمِثْلُ هَذَا رُوِيَ عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ العَزِيزِ رَضِي اللَّهُ عَنهُ[2].

۞ النُّسَخ المُعْتَمَدَةُ:

ـ **الأولى**: النسخة التركية (ت) ضمن مجموع من الورقة 98/ب إلى 104/أ. توجد منها صورة بالمكرز العربي للكتاب بالشارقة رقم (12899) خطها مشرقي بلا اسم ناسخ ولا تاريخ نسخ، وهي مليئة بالأخطاء.

(1) الوافي بالوفيات للصفدي (ج6/ص159) وطبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي (ج6/ص9)

(2) طبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي (ج7/ص151)

ـ **الثانية**: النسخة التونسية (ن) ضمن مجموع في المكتبة الوطنية رقم 19193. خطها مغربي، تاريخ نسخها (891هـ) نسخة جيدة وكاملة، عليها آثار الترميم بعد أن انتشرت فيها الرطوبة. لم نتمكن من تصويرها ولكن تمت المقابلة عليها بمقرّ المكتبة.

كتاب الكافي
في العقد الصافي

تصنيف الشيخ الإمام

أبي القاسم عبد الرحمن الأكاف النيسابوري
(ت 549 هـ)

تحقيق:
د. أبو بكر سعداوي
نزار حمادي

دار الإمام ابن عرفة
تونس

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

صَلَّى اللهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا[1]

أَمَّا بَعْدَ حَمْدِ اللَّهِ الَّذِي بِحَمْدِهِ يُفْتَتَحُ كُلُّ مَقَالٍ، وَالصَّلَاةِ عَلَى رَسُولِهِ المُصْطَفَى وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ خَيْرِ صَحْبٍ وَآلٍ، فَقَدْ سَأَلْتَنِي أَيُّهَا المُوَالِي فِي الدِّينِ أَنْ أَجْمَعَ لَكَ نُكَتًا فِي العَقَائِدِ، قَاطِعَةً فِي القَوَاعِدِ، يَقْرُبُ لَفْظُهَا، وَيَسْهُلُ حِفْظُهَا، فَٱسْتَخَرْتُ اللَّهَ فِيهِ، وَأَجَبْتُكَ إِلَيْهِ، مُسْتَعِينًا بِحُسْنِ تَوْفِيقِهِ عَلَيْهِ، وَحَرَّرْتُهَا[2] فَهِيَ تُغْنِي بِوَجَازَتِهَا وَلَطَافَتِهَا عَنْ بَسَائِطِ الكُتُبِ، وَتُرَقِّي صَاحِبَهَا عَنْ حَضِيضِ[3] التَّقْلِيدِ إِلَى جَنَابِ التَّوْحِيدِ.

وَحَقٌّ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ أَنْ يَتَعَلَّمَهَا وَيُعَلِّمَهَا ذَوِيهِ وَأَهْلِيهِ[4]، يَقِيهِمْ بِهَا نَارَ اللَّهِ الكُبْرَى وَيَقِيهِ.

---

(1) في (ت) بدل التصلية: ربِّ يسِّرْ.

(2) في (ن): ووجزتها

(3) في (ن): خسيس

(4) في (ن): وأهله.

وَقَدْ رَتَّبْتُهَا عَلَى[1] مُقَدِّمَةٍ وَثَلَاثَةِ فُصُولٍ، وَسَمَّيْتُهَا «**الكَافِي فِي العَقْدِ الصَّافِي**».

[2]وَاللَّهُ وَلِيُّ التَّوْفِيقِ[2]، وَبِإِسْعَافِ رَاجِيهِ حَقِيقٌ.

(1) في (ن): في

(2) ليس في (ن)

المُقَدِّمَةُ

ٱعْلَمْ أَيُّهَا الطَّالِبُ المُسْتَرْشِدُ أَنَّ طُرُقَ التَّوَصُّلِ إِلَى مَعْرِفَةِ البَارِئِ ـ سُبْحَانَهُ وتَعَالَى ـ مُنْحَسِمَةٌ، **إِلَّا مِنْ حَيْثُ النَّظَرُ فِيمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ الصَّنَائِعُ**، وَٱقْتَضَتْهُ البَرَاهِينُ القَوَاطِعُ، فَمَنْ تَنَبَّهَ[1] لَهُ ٱهْتَدَى، وَمَنْ جَاوَزَهُ أَوْ زَاغَ عَنْهُ ضَلَّ وَغَوَى؛ أَلَا تَرَى كَيْفَ لَمْ يُعَرِّفِ اللَّهُ العِبَادَ[2] فِي كِتَابِهِ المَجِيدِ نَفْسَهُ إِلَّا بِأَفْعَالِهِ؟! وَلَا حَثَّهُمْ إِلَّا عَلَى النَّظَرِ فِي عَجَائِبِ قُدْرَتِهِ وَآثَارِهِ؟!

قَالَ عَزَّ مِنْ قَائِلٍ: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ ثُمَّ رَزَقَكُمْ﴾ [الروم: 39] الآيَةَ.

[3]وَقَالَ: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ قَرَارًا﴾ [غافر: 64] الآيَةَ[3].

وَقَالَ: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ﴾ [الطلاق: 12] الآيَةَ.

---

(1) في (ن): نبَّهَ

(2) في (ن): عباده

(3) ليس في (ن)

وَقَالَ: ﴿أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلْإِبِلِ﴾[الغاشية: 17] الآيَةَ.

وَقَالَ: ﴿قُلِ ٱنظُرُواْ مَاذَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [يونس: 101] الآيَةَ.

وَقَالَ: ﴿وَفِي أَنفُسِكُمْۚ أَفَلَا تُبْصِرُونَ ﴿٢١﴾﴾[الذاريات: 21] الآيَةَ.

وَقَالَ: ﴿أَلَمْ تَرَوْاْ كَيْفَ خَلَقَ ٱللَّهُ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ طِبَاقاً ﴿١٥﴾﴾ [نوح: 15] الآيَاتِ.

وَقَالَ: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾[البقرة: 163] الآيَةَ.

وَقَالَ: ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَاۖ﴾[لقمان: 9] الآيَةَ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿هَٰذَا خَلْقُ ٱللَّهِ﴾ [لقمان: 10].

وَقَالَ: ﴿سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِي ٱلْآفَاقِ وَفِيأَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ﴾[فصلت: 52].

وَقَالَ: ﴿أَمَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾[النمل: 62] الآيَةَ.

وَقَالَ: ﴿أَمَّن جَعَلَ ٱلْأَرْضَ قَرَاراً﴾[النمل: 63] الآيَةَ.

وَقَالَ: ﴿أَمَّنْ يُّجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ﴾[النمل: 64] الآيَةَ.

وَقَالَ: ﴿أَمَّنْ يَهْدِيكُمْ فِي ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ﴾ [النمل: 65] الآيَةَ.

وَقَالَ: ﴿أَمَّنْ يَبْدَؤُا الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾ [النمل: 66] الآيَةَ.

وَقَوْلُهُ: ﴿يُولِجُ الَّيْلَ فِي النَّهَارِ وَيُولِجُ النَّهَارَ فِي الَّيْلِ﴾[فاطر: 13] إِلَى قَوْلِهِ: ﴿ذَالِكُمُ اللَّهُ﴾ [فاطر: 13].

كُلُّ ذَلِكَ وَأَمْثَالُهَا فِي القُرْآنِ إِذَا تَأَمَّلْتَهَا حَقَّ التَّأَمُّلِ تَعَرُّفٌ مِنَ اللَّهِ [(1)]سُبْحَانَهُ لِعِبَادِهِ[(1)] بِعَجَائِبِ صُنْعِهِ وَأَفْعَالِهِ، وَإِرْشَادٌ لَهُمْ إِلَى الاَسْتِدْلَالِ عَلَيْهِ بِآيَاتِهِ لَا غَيْرُ.

وَيَكْشِفُ لَكَ الغِطَاءَ عَنْ هَذِهِ الدَّقِيقَةِ النَّفِيسَةِ مَا قَصَّهُ اللَّهُ ـ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ـ عَلَيْنَا مِنْ شَأْنِ خَلِيلِهِ وَكَلِيمِهِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ، قَالَ الخَلِيلُ بَعْدَ تَمَامِ نَظَرِهِ فِي مَدَارِجِ الطَّلَبِ وَالحُجَجِ: ﴿وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَاوَاتِ﴾ [الأنعام: 80]، وَقَالَ الكَلِيمُ حِينَ اسْتَوْصَفَ فِرْعَوْنُ فَقَالَ: ﴿وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾[الشعراء: 22]: ﴿رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا

(1) ليس في (ت)

إِن كُنتُم مُّوقِنِينَ﴾[الشعراء: 23].

فَٱنْظُرْ هُدِيتَ ـ وَاللَّهُ المُرْشِدُ ـ هَلْ كَانَ مِنْهُمَا ـ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمَا ـ سِوَى الرُّجُوعِ إِلَى الاَعْتِصَامِ بِوَاضِحِ النَّظَرِ فِي عَجَائِبِ الصُّنْعِ تَعَرُّفًا وَتَعْرِيفًا مِنْ سُلُوكٍ مَنْهَجٍ وَسَبِيلٍ؟!.

وَإِذَا تَبَيَّنْتَ[1] ذَلِكَ فَٱعْزِلْ[2] ـ أَيُّهَا الأَخُ المُوَفَّقُ أَرْشَدَكَ اللَّهُ بِفَضْلِهِ وَثَبَّتَكَ ـ عَنْ ذَاتِ البَارِئِ وَصِفَاتِهِ وَهْمَكَ وَفِكْرَكَ، وَٱقْصِرْ عَلَى الأَفْعَالِ وَالنَّظَرِ فِي وُجُوهِ دَلَالَتِهَا القَاطِعَةِ عَلَى الصَّانِعِ وَصِفَاتِهِ نَظَرَكَ، ثُمَّ إِذَا ظَفِرْتَ مِنْهُ بِاليَقِينِ فَحَافِظْ عَلَى حِرَاسَةِ القَلْبِ مِنْ هَوَاجِسِ النَّفْسِ وَوَسَاوِسِ[3] الشَّيْطَانَ، [4]مُسْتَيْقِظًا جَهْدَكَ، آخِذًا مِنَ الحَيْدِ عَنْ هَذِهِ الحُجَّةِ الغَرَّاءِ حَذَرَكَ[4].

وَٱعْلَمْ يَقِينًا أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ غَيْرُ مَحْسُوسٍ، وَلَا مُتَخَيَّلٍ، وَلَا ذِي صُورَةٍ، وَلَا مُتَوَهَّمٍ، **بَلْ وُجُودُهُ بِظُهُورِ أَفْعَالِهِ مَعْلُومٌ، وَوَصْفُ جَلَالِهِ وَكَمَالِهِ بِالدَّلَالَاتِ البَاهِرَةِ مَقْطُوعٌ بِهِ**

(1) في (ن): ثبت.

(2) في (ن): فاعدل.

(3) في (ن): وسواس

(4) ليس في (ت)

مَعْقُولٌ، وَأَنَّ كُلَّ مَا سَبَقَ إِلَيْهِ وَهْمٌ، أَوْ تَمَثَّلَ فِي خَيَالٍ، أَوِ ٱخْتَلَجَ بِهِ ضَمِيرٌ، أَوْ قَضَى بِهِ تَفْكِيرٌ أَنَّهُ هُوَ أَوْ مِثْلُهُ، فَهُوَ مُنَزَّهٌ مُتَعَالِ الوَصْفِ عَنْهُ، بَلْ هُوَ خَالِقُ ذَلِكَ الجِنْسِ وَالمُكَوِّنُ لَهُ، **إِذْ لَيْسَ يَنْتَهِي التَّخَيُّلُ وَالتَّوَهُّمُ وَالتَّفَكُّرُ إِلَّا إِلَى مَحْدُودٍ مُكَيَّفٍ**، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ أَعْظَمُ وَأَعْلَى وَأَعَزُّ مِنْ ذَلِكَ، لَا مِثْلَ لَهُ وَلَا مِثَالَ، وَلَا يُحِيطُ العِلْمُ وَالوَصْفُ بِهِ.

ثُمَّ إِنَّكَ إِذَا عَقَلْتَ مَا أُمِرْتَ بِهِ وَٱمْتَثَلْتَ أَصَبْتَ مُحَّ[1] التَّوْحِيدِ، وَٱخْتَصَصْتَ مِنَ اللَّهِ بِلُطْفِ الكَشْفِ وَتَيْسِيرِ المَزِيدِ، وَإِلَّا تُهْتَ فِي مَتَاهَاتِ الضَّلَالِ، وَحَدَّثَتْكَ نَفْسُكَ وَشَيَاطِينُ الجِنِّ وَالإِنْسِ بِوُجُوهٍ[2] مِنَ المُحَالِ، وَفِي ذَلِكَ ٱنْقَطَعَ أَكْثَرُ الأَوَّلِينَ وَالآخِرِينَ، فَخُذْ مَا آتَاكَ اللَّهُ وَكُنْ مِنَ الشَّاكِرِينَ.

---

(1) المُحُّ: خالِصُ كُلِّ شيء.

(2) في (ت): بوجه.

الفَصْلُ الأَوَّلُ

فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالنَّظَرِ فِي مَعْرِفَةِ ذَاتِ اللَّهِ تَعَالَى

وَفِيهِ عَشْرُ مَسَائِلَ.



ٱعْلَمْ أَنَّ **العَالَمَ** ـ وَنَعْنِي بِهِ كُلَّ مَوْجُودٍ سِوَى اللَّهِ ـ **حَادِثٌ**.

دَلِيلُهُ: أَنَّ أَجْرَامَ العَالَمِ لَا تَخْلُو عَنْ حَرَكَةٍ وَسُكُونٍ وَٱجْتِمَاعٍ وَافْتِرَاقٍ، وَهِيَ حَوَادِثُ يُشَاهَدُ وُجُودُهَا عَنْ عَدَمٍ، وَمَا لَا يَخْلُو عَنِ الحَوَادِثِ لَا يَسْبِقُهَا[1]، وَمَا لَا يَسْبِقُ وُجُودُهُ وُجُودَ الحَوَادِثِ فَهُوَ حَادِثٌ.

مَسْأَلَةٌ

العَالَمُ المُحْدَثُ **لَابُدَّ لَهُ مِنْ صَانِعٍ**؛ لِأَنَّ مَا جَازَ أَنْ يَكُونَ وَجَازَ أَنْ لَا يَكُونَ، لَا يَخْتَصُّ بِأَنْ يَكُونَ إِلَّا بِمُكَوِّنٍ مُخَصِّصٍ[2].

---

(1) لا يسبقها: سقطت من (ن).

(2) هذه المسألة برمتها سقطت من (ت) و (ن)

مَسْأَلَةٌ

مُكَوِّنُ العَالَمِ وَصَانِعُهُ قَدِيمٌ لَا أَوَّلَ لِوُجُودِهِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ وُصِفَ بِالحُدُوثِ لَٱفْتَقَرَ إِلَى مُحْدِثٍ، وَمُحْدِثُهُ كَذَلِكَ، إِلَى مَا لَا يَتَنَاهَى[1].

مَسْأَلَةٌ

وَهُوَ بَاقٍ لَا آخِرَ لِوُجُودِهِ؛ لِأَنَّ مَا وَجَبَ وُجُودُهُ ٱسْتَحَالَ عَدَمُهُ.

مَسْأَلَةٌ

وَهُوَ وَاحِدٌ؛ لِأَنَّ دَلَالَةَ الأَفْعَالِ وُجُوبًا[2] عَلَى صَانِعٍ وَاحِدٍ، وَلِأَنَّا لَوْ قَدَّرْنَا إِلَهَيْنِ لَتُصُوِّرُ ٱخْتِلَافُهُمَا فِي المُرَادِ المُتَضَادِّ، وَيَلْزَمُ مِنْهُ عَجْزُهُمَا، أَوْ عَجْزُ أَحَدِهِمَا، ثُمَّ الإِلَهُ[3] غَيْرُ العَاجِزِ.

---

(1) هذه المسألة برمتها سقطت من (ن)

(2) زاد في (ت): ليست إلا.

(3) زاد في (ن): هو

مَسْأَلَةٌ

وَلَيْسَ بِجَوْهَرٍ؛ لِأَنَّ الجَوْهَرَ هُوَ المُتَحَيِّزُ، وَمِنْ ضَرُورَتِهِ الحَدُّ وَالمِقْدَارُ، وَقَدْ تَعَالَى عَنْهُمَا؛ لِاقْتِضَائِهِمَا المُخَصِّصَ[1]، وَلُزُومِ الحُدُوثِ مِنْهُ.

مَسْأَلَةٌ

وَلَيْسَ بِعَرَضٍ؛ لِأَنَّ العَرَضَ مُفْتَقِرٌ إِلَى مَحَلٍّ يَقُومُ بِهِ، وَهُوَ القَائِمُ بِنَفْسِهِ، المُسْتَغْنِي عَلَى الإِطْلَاقِ؛ وَلِأَنَّ العَرَضَ يَسْتَحِيلُ أَنْ يَكُونَ عَالِمًا قَادِرًا، وَسَنُبَيِّنُ لَكَ أَنَّهُ العَالِمُ القَادِرُ.

مَسْأَلَةٌ

وَلَيْسَ بِجِسْمٍ؛ لِأَنَّ الجِسْمَ فِي وَضْعِهِ يُعَبَّرُ بِهِ عَنِ المُؤْتَلِفِ، وَلِذَلِكَ قِيلَ عِنْدَ زِيَادَةِ التَّأْلِيفِ: «أَجْسَمُ»، وَالرَّبُّ - سُبْحَانَهُ - أَحَدِيُّ الذَّاتِ، يَتَعَالَى عَنِ التَّأْلِيفِ وَالتَّرْكِيبِ.

---

(1) في (ت) و (ن): لِمُخَصِّصٍ.

❁ مَسْأَلَةٌ ❁

وَكُلُّ مَا ٱقْتَضَى نَقْصًا أَوْ حُدُوثًا فَهُوَ مُنَزَّهٌ عَنْهُ.

وَمِنْ جُمْلَةِ ذَلِكَ الجِهَةُ؛ فَإِنَّ كُلَّ مَا حَاذَى مَكَانًا كَانَ مِثْلَهُ أَوْ أَكْبَرَ مِنْهُ أَوْ أَصْغَرَ، وَذَلِكَ كُلُّهُ تَحْدِيدٌ، وَمِنْ لَوَازِمِهِ الحُدُوثُ، وَمَا اللَّهُ بِمَحْدُودٍ.

وَجُمْلَةُ الأَمْرِ أَنَّهُ هُوَ الَّذِي أَبْدَعَ الوَقْتَ وَالزَّمَانَ وَالجِهَةَ وَالمَكَانَ وَالآثَارَ وَالأَعْيَانَ، وَقَدْ كَانَ مَوْجُودًا مُنَزَّهًا قَبْلَهَا، فَلَمْ يَتَغَيَّرْ عَمَّا كَانَ عَلَيْهِ بَعْدَهَا.

ثُمَّ إِنَّهُ وَصَفَ نَفْسَهُ فَقَالَ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: 4]، وَقَالَ: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد: 4]، فَإِمَّا أَنْ نَحْمِلَهُمَا عَلَى مَا يَجُوزُ فِي وَصْفِهِ، مِثْلُ ٱسْتِوَاءِ القَهْرِ وَالخَلْقِ وَالتَّصْرِيفِ بِحُكْمِ الأَمْرِ، وَمِثْلُ مَعِيَّةِ البِرِّ وَاللُّطْفِ وَالعِلْمِ، وَإِمَّا أَنْ نَكِلَ عِلْمَهُمَا إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، **مَعَ ٱنْشِرَاحِ الصَّدْرِ بِالتَّنْزِيهِ عَنِ الشَّكْلِ وَالمِثَالِ وَالحَرَكَةِ وَالٱنْتِقَالِ وَقَبُولِ التَّمَكُّنِ فِي الجِهَاتِ وَالمَحَالِّ.**

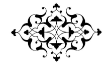
مَسْأَلَةٌ

وَهُوَ جَائِزُ الرُّؤْيَةِ؛ لِأَنَّهُ مَوْجُودٌ، فَجَازَ أَنْ يُرَى.

وَالرُّؤْيَةُ تَتَعَلَّقُ بِالمَرْئِيِّ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ، مِنْ غَيْرِ ٱقْتِضَاءِ تَأْثِيرٍ وَتَغْيِيرٍ، كَالعِلْمِ سَوَاءٌ، فَلَمْ يَكُنْ مِنَ المُحَالِ أَنْ يُرَى بِرُؤْيَةٍ يَخْلُقُهَا فِي العُيُونِ، كَمَا لَمْ يَسْتَحِلْ أَنْ يُعْلَمَ بِعِلْمٍ يَخْلُقُهُ فِي القُلُوبِ، فَيَكُونُ قَدْ رِيءَ عَلَى النَّعْتِ الَّذِي عُلِمَ، وَأَنَّهُ يَرَى نَفْسَهُ، فَثَبَتَ أَنَّهُ مَرْئِيٌّ.

ثُمَّ إِنَّ المُؤْمِنِينَ يَرَوْنَهُ غَدًا بِلَا تَكْيِيفٍ، عَلَى مَا وَعَدَهُمْ فِي التَّنْزِيلِ، فَقَالَ عَزَّ مِنْ قَائِلٍ: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢١﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٢﴾﴾ [القيامة: 21 ـ 22].

فَهَذَا مُنْتَهَى الفَصْلِ الأَوَّلِ.



الفَصْلُ الثَّانِي
فِي صِفَاتِهِ عزَّ وَجَلَّ

وَفِيهِ عشْرُ مَسَائِلَ.

مَسْأَلَةٌ

وَهُوَ حَيٌّ؛ لِاسْتِحَالَةِ صَانِعٍ لَيْسَ بِحَيٍّ.

مَسْأَلَةٌ

وَهُوَ عَالِمٌ؛ لِأَنَّ عَجَائِبَ الصُّنْعِ وَنِظَامَ الخَلْقِ وَإِحْكَامَ الفِعْلِ دَلِيلٌ ظَاهِرٌ عَلَى أَنَّ الصَّانِعَ عَالِمٌ.

مَسْأَلَةٌ

وَهُوَ قَادِرٌ؛ لِأَنَّ الفِعْلَ لَا يَصْدُرُ إِلَّا مِنْ قَادِرٍ.

مَسْأَلَةٌ

وَهُوَ مُرِيدٌ؛ لِأَنَّ قُدْرَتَهُ تتَسَاوَى بِالإِضَافَةِ إِلَيْهَا جَمِيعُ المَقْدُورَاتِ، وَلَيْسَ يَقَعُ مِنْهَا إِلَّا البَعْضُ عَلَى وُجُوهٍ خَاصَّةٍ، فَلَابُدَّ مِنْ إِرَادَةٍ تُخَصِّصُ بِالوُجُودِ مَا تَخَصَّصَ عَلَى الوَجْهِ الَّذِي تَخَصَّصَ.

مَسْأَلَةٌ

وَهُوَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ مُتَكَلِّمٌ؛ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَتَّصِفْ بِهَا لَٱتَّصَفَ بِأَضْدادِهَا، وَهِيَ نَقَائِصُ، كَالصَّمَمِ وَالعَمَى وَالبَكَمِ، وَقَدْ تعَالَى عَنْ كُلِّ نَقْصٍ.

مَسْأَلَةٌ

وَلَهُ الحَيَاةُ وَالعِلْمُ وَالقُدْرَةُ وَالإِرَادَةُ وَالسَّمْعُ وَالبَصَرُ وَالكَلَامُ؛ لِٱسْتِحَالَةِ حَيٍّ لَا حَيَاةَ لَهُ، عَالِمٍ لَا عِلْمَ لَهُ، قَادِرٍ لَا قُدْرَةَ لَهُ، مُرِيدٍ لَا إِرَادَةَ لَهُ، سَمِيعٍ لَا سَمْعَ لَهُ، بَصِيرٍ لَا بَصَرَ لَهُ، مُتَكَلِّمٍ لَا كَلَامَ لَهُ.

مَسْأَلَةٌ

وَهَذِهِ الصِّفَاتُ قَدِيمَةٌ قَائِمَةٌ بِذَاتِهِ؛ إِذْ لَوْ كَانَتْ حَادِثَةً لَكَانَتْ ذَاتُهُ مَحَلًّا لِلْحَوَادِثِ، وَمَا قَبِلَ الحَوَادِثَ فَلَا يَخْلُو عَنْهَا وَعَنْ أَضْدَادِهَا، وَمَا لَا يَخْلُو عَنِ الحَوَادِثِ حَادِثٌ كَمَا ذَكَرْنَاهُ قَبْلُ.

مَسْأَلَةٌ

وَصِفَاتُهُ ـ سُبْحَانَهُ ـ مُتَعَلِّقَةٌ بِمَا لَا يَتَنَاهَى مِنْ مُتَعَلَّقَاتِهَا؛ إِذْ فِي ٱخْتِصَاصِهَا بِالتَّعَلُّقِ بِبَعْضِهَا ـ مَعَ تَسَاوِي الكُلِّ فِي الصِّحَّةِ وَالإِمْكَانِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الصِّفَةِ المُتَعَلِّقَةِ بِهِ ـ ٱفْتِقَارٌ إِلَى مُخَصِّصٍ أَوْجَبَ تَخَصُّصَهُ بِهِ، وَذَلِكَ دَلِيلُ الحُدُوثِ[1].

مَسْأَلَةٌ

وَكَلَامُهُ لَيْسَ بِحَرْفٍ وَلَا بِصَوْتٍ؛ لِأَنَّ الحُرُوفَ يَتَقَدَّمُ بَعْضُهَا فِي الوُجُودِ وَيَتَأَخَّرُ البَعْضُ، وَذَلِكَ بَيِّنٌ فِي الحُدُوثِ، وَالصَّوْتَ وَالحُرُوفَ لَا تَسْتَغْنِي عَنْ حَلْقٍ وَجَارِحَةٍ وَأَدَاةٍ وَشَفَةٍ وَلِسَانٍ وَلَهَاةٍ، وَقَدْ جَلَّ عَنْ ذَلِكَ وَصْفُ رَبِّنَا تَعَالَى.

ثُمَّ الكَلَامُ الحَقِيقِيُّ إِنَّمَا هُوَ المَعْنَى القَائِمُ بِالنَّفْسِ، وَالعِبَارَاتُ دَلَالَاتٌ عَلَيْهِ، وَلِذَلِكَ تَرَى العِبَارَاتِ وَاللُّغَاتِ وَالرُّمُوزَ وَالإِشَارَاتِ تَخْتَلِفُ دَلَالَاتٍ عَلَى مَدْلُولٍ مُتَّحِدٍ.

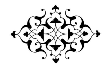
---

(1) هذه المسألة برمتها سقطت في (ت)

❁ مَسْأَلَةٌ ❁

كَلَامُهُ مَقْرُوءٌ بِالأَلْسِنَةِ، مَكْتُوبٌ فِي المَصَاحِفِ، مَحْفُوظٌ فِي الصُّدُورِ، لَا بِمَعْنَى حُلُولِ صِفَتِهِ فِيهَا؛ إِذِ الحُلُولُ مِنْ صِفَاتِ الأَجْسَامِ، ثُمَّ الصِّفَةُ لَا تُزَايِلُ المَوْصُوفَ بِهَا.

بَلِ التِّلَاوَةُ حَادِثَةٌ وَالمَتْلُوُّ بِهَا قَدِيمٌ، كَمَا أَنَّ الذِّكْرَ وَالعِبَادَةَ حَادِثَانِ وَالمَذْكُورُ وَالمَعْبُودُ بِهِمَا قَدِيمٌ.



الفَصْلُ الثَّالِثُ
فِي أَفْعَالِهِ تَعَالَى وَتَقَدَّسَ

وَفِيهِ عَشْرُ مَسَائِلَ.

مَسْأَلَةٌ

الرَّبُّ ـ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ـ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ مَوْجُودٍ سِوَاهُ، وَلَا تَتَقَاصَرُ قُدْرَتُهُ عَنْ شَيْءٍ، وَالعَبْدُ غَيْرُ مُجْبَرٍ عَلَى أَفْعَالِهِ، وَلَا مُخْتَرِعٍ لَهَا وَلَا خَالِقٍ، بَلْ مُكْتَسِبٌ.

وَمَعْنَى الكَسْبِ: وُقُوعُ الأَفْعَالِ ـ الَّتِي هِيَ صُنْعُ اللَّهِ ـ عَلَى حَسَبِ ٱخْتِيَارِ العَبْدِ وَتَعَلُّقِ قُدْرَتِهِ بِهَا.

وَدَلِيلُ أَنَّهُ غَيْرُ مُجْبَرٍ: الإِحْسَاسُ بِالقُدْرَةِ مِنَ النَّفْسِ، وَإِدْرَاكُ الفَرْقِ ضَرُورَةً وَالتَّمْيِيزِ بَيْنَ حَرَكَاتِهِ الاخْتِيَارِيَّةِ وَالحَرَكَاتِ الضَّرُورِيَّةِ[1]، وَتَوَجُّهُ التَّكَالِيفِ عَلَى العَبْدِ.

وَآيَةُ[2] أَنَّهُ غَيْرُ مُخْتَرِعٍ وَلَا خَالِقٍ: عُمُومُ قُدْرَةِ اللَّهِ جَمِيعَ

---

(1) في (ن): بين حركاته الضرورية والاختيارية.

(2) في (ت) و (ن): ودليل.

المَقْدُورَاتِ، وَٱسْتِحَالَةُ مَخْلُوقٍ بَيْنَ خَالِقَيْنِ، وَأَنَّهُ غَيْرُ عَالِمٍ بِتَفَاصِيلِ الأَفْعَالِ، وَلَوْ كَانَ هُوَ خَالِقَهَا لَعَلِمَ كَيْفَ خَلَقَ وَكَمْ خَلَقَ، ﴿أَلاَ يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ﴾[الملك: 14]؟!.

ثُمَّ قَدْ أَجْمَعَ المُسْلِمُونَ أَيْضًا أَنْ لَا خَالِقَ إِلَّا اللَّهُ؛ ﴿ٱللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الزمر: 59].

﴿ مَسْأَلَةٌ ﴾

حَوَادِثُ العَالَمِ - قَوْلًا وَفِعْلًا وَفِكْرًا - بِإِرَادَتِهِ وَقَضَائِهِ وَتَقْدِيرِهِ؛ لِمَا بَيَّنَّا أَنَّهُ الخَالِقُ، وَلَا يَخْلُقُ مَا لَا يُرِيدُ، وَلِأَنَّهُ لَوْ جَرَى فِي مُلْكِهِ مَا لَا يُرِيدُهُ فَإِنْ كَانَ لَا يَعْلَمُهُ فَهُوَ سَهْوٌ وَجَهْلٌ، وَإِنْ عَلِمَ وَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى المَنْعِ فَهُوَ عَجْزٌ، وَجَلَّ قَدْرُ رَبِّنَا - عَزَّ وَجَلَّ - عَنْهُمَا وَعَنْ كُلِّ نَقْصٍ.

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ يُرِدِ ٱللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا﴾ [الأنعام: 126]، جَمَعَ فِي ذِكْرِ إِرَادَتِهِ المَنْسُوبَةِ إِلَى نَفْسِهِ بَيْنَ الهِدَايَةِ وَالضَّلَالِ.

مَسْأَلَةٌ

وَلِلَّهِ ـ تَعَالَى ـ أَنْ يَفْعَلَ مَا يَشَاءُ فِي خَلْقِهِ، وَلَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ.

وَالظُّلْمُ فِي وَصْفِهِ مُحَالٌ؛ لِأَنَّ مِلْكَهُ فِي الأَشْيَاءِ مُطْلَقٌ؛ فَإِنَّهُ مُوجِدُهَا، وَلَا شَرِيكَ لَهُ فِي مِلْكِهِ.

مَسْأَلَةٌ

وَلَا يَجِبُ عَلَى اللَّهِ لِعِبَادِهِ شَيْءٌ؛ لِأَنَّ مَا وَجَبَ فَبِأَمْرِهِ يَجِبُ، وَلَا أَمْرَ لِأَحَدٍ عَلَيْهِ، وَلَا رُتْبَةَ لِمَخْلُوقٍ فَوْقَهُ؛ لِأَنَّ الرُّتَبَ[1] مِنْهُ وَإِلَيْهِ.

مَسْأَلَةٌ

وَلِلَّهِ أَنْ يُرْسِلَ الرُّسُلَ إِلَى خَلْقِهِ، وَلَيْسَ بِمُحَالٍ فِي العَقْلِ أَنْ يُعَرِّفَ اللَّهُ عَبْدًا مِنْ خَوَاصِّهِ أَمْرَهُ إِيَّاهُ بِتَبْلِيغِ رِسَالَتِهِ إِلَى سَائِرِ عِبَادِهِ، بِمَا يُقَرِّبُهُمْ إِلَى رِضْوَانِهِ، وَيَهْدِيهِمْ إِلَى فَسِيحِ

(1) الرتب: سقطت من (ت)

جِنَانِهِ، ثُمَّ يُعَرِّفَ العِبَادَ صِدْقَهُ بِأَمْرٍ خَارِقٍ لِلْعَوَائِدِ[1]، مِمَّا يُعْلَمُ ٱنْفِرَادُ الرَّبِّ بِالقُدْرَةِ عَلَيْهِ، فَيُظْهِرَهُ عَلَى يَدَيْهِ عِنْدَ تَحَدِّيهِ بِالرِّسَالَةِ عَلَى وَجْهٍ يَضْطَرُّ[2] مَنْ نَظَرَ فِيهِ - النَّظَرَ الصَّحِيحَ - إِلَى العِلْمِ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى إِنَّمَا أَظْهَرَهُ عَلَى خِلَافِ العَادَةِ الجَارِيَةِ، مُوَافِقًا لِتَحَدِّيهِ، غَيْرَ مُكَذِّبٍ لَهُ، وَلَا مَقْدُورِ المُعَارَضَةِ، قَصْدًا إِلَى تَصْدِيقِهِ فِيمَا ادَّعَى[3] مِنْ إِرْسَالِهِ إِيَّاهُ إِلَى عِبَادِهِ.

مَسْأَلَةٌ

وَرَسُولُنَا مُحَمَّدٌ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - سَيِّدُ المُرْسَلِينَ، وَخَاتِمُ النَّبِيِّينَ، أَرْسَلَهُ رَبُّ العَالَمِينَ بِالهُدَى وَدِينِ الحَقِّ.

وَمُعْجِزَاتُهُ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ تَحْتَمِلَ هَذِهِ المُخْتَصَراتُ شَرْحَهَا، مِنْ جُمْلَةِ ذَلِكَ ٱنْشِقَاقُ القَمَرِ، وَتَسْبِيحُ الحَصَى، وَإِنْطَاقُ العَجْمَاءِ، وَٱنْفِجَارُ المَاءِ مِنْ بَيْنِ أَصَابِعِهِ، وَٱزْدِيَادُ الطَّعَامِ اليَسِيرِ، وَأَمْثَالُهَا.

---

(1) في (ت) و (ن): للعادة.

(2) في (ت) و (ن): يعطي

(3) في (ن): ادعاه

وَأَعْظَمُهَا القُرْآنُ. وَوَجْهُ الإِعْجَازِ فِيهِ: ٱخْتِصَاصُهُ بِالجَزَالَةِ، وَالنَّظْمِ البَدِيعِ، مَعَ تَوَفُّرِ المَعَانِي المُحْكَمَةِ، ثُمَّ عَجْزُ الفُصَحَاءِ عَنْ مُعَارَضَتِهِ ـ وَهُوَ لُغَتُهُمْ وَلِسَانُهُمْ ـ حَتَّى ٱشْتَغَلُوا عَنِ المُعَارَضَةِ بِالقِتَالِ وَالمُحَارَبَةِ، وَآثَرُوا نَهْبَ أَمْوَالِهِمْ وَسَفْكَ دِمَائِهِمْ وَسَبْيَ ذَرَارِيهِمْ وَنِسَائِهِمْ عَلَيْهَا.

وَقَدِ ٱشْتَمَلَ عَلَى أَنْبَاءِ القُرُونِ المَاضِيَةِ، مُوَافِقًا لِمَا سَبَقَ مِنَ الكُتُبِ السَّالِفَةِ، وَصَاحِبُهُ النَّبِيُّ الأُمِّيُّ الَّذِي لَمْ يَتْلُ مِنْ كِتَابٍ وَلَا خَطَّ بِيَمِينٍ وَلَا عَلَّمَهُ بَشَرٌ، وَأَخْبَرَ عَنْ غُيُوبٍ فِي الغَابِرِ فَكَانَتْ كَمَا أَخْبَرَ.

فَتَبَيَّنَ لِلنَّاظِرِ ـ المُوَفَّقِ فِي نَظَرِهِ ـ أَنَّ ذَلِكَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ، وَأَنَّهُ مَا نَطَقَ بِمَا نَطَقَ عَنِ الهَوَى، إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى.

مَسْأَلَةٌ

وَكُلُّ مَا وَرَدَ بِهِ السَّمْعُ: مِنْ سُؤَالِ القَبْرِ، وَحَشْرِ الأَجْسَادِ، وَالصِّرَاطِ، وَالمِيزَانِ، وَالشَّفَاعَةِ، وَالجَنَّةِ، وَالنَّارِ، وَغَيْرِهَا، فَهُوَ حَقٌّ وَاجِبٌ الإِيمَانُ بِهِ، فَإِنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ مِنْ مُجَوَّزَاتِ العُقُولِ،

وَقَدْ أَخْبَرَ بِهِ النَّبِيُّ الثَّابِتُ صِدْقُهُ بِالمُعْجِزَاتِ، فَوَجَبَ تَصْدِيقُهُ.



مَسْأَلَةٌ

وَالإِمَامُ الحَقُّ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَبُو بَكْرٍ، ثُمَّ عُمَرُ، ثُمَّ عُثْمَانَ، ثُمَّ عَلِيٌّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ.

وَلَمْ يَنُصَّ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمْ؛ إِذْ لَوْ كَانَ لَانْتَشَرَ وَاشْتَهَرَ اشْتِهَارَ كُلِّ أَمْرٍ عَظِيمٍ، وَلَمَا خَالَفَ الصَّحَابَةُ فِيمَا نَصَّ وَأَمَرَ مِنْ عِنْدِ آخِرِهِمْ، وَهُمُ الرَّاضُونَ المَرْضِيُّونَ، الهَادُونَ المَهْدِيُّونَ، البَاذِلُونَ فِي ارْتِسَامِ أَمْرِهِ وَسُنَّتِهِ وَإِعْلَاءِ كَلِمَتِهِ مُهَجَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ طَيِّبَةً بِهَا نُفُوسُهُمْ.

وَإِنَّمَا ثَبَتَتْ إِمَامَتُهُمْ بِاخْتِيَارِ أَهْلِ الحَلِّ وَالعَقْدِ، ثُمَّ أَجْمَعَ المُسْلِمُونَ مِنْ بَعْدُ عَلَيْهِمْ، وَإِنْ كَانَ لَا يُشْتَرَطُ فِي انْعِقَادِ الإِمَامَةِ الإِجْمَاعُ؛ إِذْ لَيْسَ مِنْهُمْ وَاحِدٌ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - إِلَّا وَقَدْ مَضَى قَبْلَ انْتِشَارِ خَبَرِ إِمَامَتِهِ فِي الأَطْرَافِ، فَحَكَمَ وَلَمْ يُنْكَرْ عَلَيْهِ.

❁ مَسْأَلَةٌ ❁

وَمِمَّا ذُكِرَ فِي شَرَائِطِ الإِمَامَة: الذُّكُورَةُ، وَالحُرِّيَّةُ، وَالبُلُوغُ، وَنَسَبُ قُرَيْشٍ، وَالنَّجْدَةُ[1]، وَالكِفَايَةُ، وَالاَجْتِهَادُ، وَالوَرَعُ.

❁ مَسْأَلَةٌ ❁

وَمَا جَرَى بَيْنَ الصَّحَابَةِ فِي آخِرِ عَهْدِهِمْ كَانَ عَلِيٌّ فِيمَا فَعَلَ عَلَى الصَّوَابِ، وَكَانَ خَطَأُ مَنْ خَالَفَهُ عَنِ ٱجْتِهَادٍ.

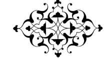
وَالوَاجِبُ عَلَيْنَا ـ مَعَاشِر إِخْوَانِي ـ مُوَالَاةُ كَافَّتِهِمْ، وَتَحْسِينُ العَقْدِ وَالقَوْلِ فِيهِمْ. وَمَنْ تَعَرَّضَ لِوَاحِدٍ مِنْهُمْ بِقَدْحٍ أَوْ أَضْمَرَ لَهُ مِنْ بُغْضٍ فَقَدْ بَاءَ بِسَخَطٍ مِنَ اللَّهِ، وَمَأْوَاهُ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ المَصِيرُ، وَإِنَّ اللَّهَ لَهَادِ الَّذِينَ آمَنُوا إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيم.

﴿رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾[الحشر: 10]، ﴿رَبَّنَا أَتْمِمْ لَنَا نُورَنَا وَاغْفِرْ لَنَا إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾[التحريم: 8].

(1) الحرية والبلوغ ونسب قريش والنجدةُ: ليس في (ت) و(ن)

فَهَاكُمْ مَعَاشِرَ إِخْوَانِي خُذُوهُ مُسْتَرْشِدِينَ مُتَفَقِّهِينَ، يُبَارِكْ لَكُمْ فِيهِ وَتَهْتَدُوا إِلَى التَّبَحُّرِ فِي مَعَانِيهِ، فَمَا هِيَ إِلَّا رُمُوزٌ تُرْشِدُ فِي العَقِيدَةِ إِلَى كُنُوزٍ، وَإِيَّاكُمْ وَالجُمُودَ وَالتَّعَنُّتَ، فَإِنَّهُ مَا دَخَلَ فِي أَمْرٍ إِلَّا ٱنْتَزَعَ مِنْهُ البَرَكَةَ، وَلَا أَلِفَهُ ٱمْرُؤٌ إِلَّا حَقِيقَةً أَهْلَكَهُ، وَالسَّلَامُ عَلَى مَنِ اتَّبَعَ الهُدَى[1].

كَمُلَ **الكَافِي فِي العَقْدِ الصَّافِي** مِنْ تَحْرِيرِ الإِمَامِ الأَجَلِّ السَّيِّدِ الزَّاهِدِ الأَوْرَعِ، رُكْنِ الدِّينِ الشَّيْخِ قُطْبِ الزَّمَانِ، شَمْسِ الشَّرِيعَةِ، بُرْهَانِ الحَقِيقَةِ، قُدْوَةِ الأَصْفِيَاءِ فِي وَقْتِهِ، حُجَّةِ الأَئِمَّةِ عَلَى خَلْقِهِ: أَبِي القَاسِمِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ الصَّمَدِ أَحْمَدَ الأَكَّافِ النَّيْسَابُورِيِّ، قَدَّسَ اللَّهُ رُوحَهُ وَنَوَّرَ ضَرِيحَهُ[2].



(1) إلى هنا آخر النسخة (ت) وكتب بعده: اتفق الفراغ من كتبه يوم الأربعاء الثامن والعشرين من شهر ذي الحجة سنة خمس وخمسمائة للعبد الضعيف الفقير إلى وجه ربه إسماعيل علي المسلم بن محمد الفتح السلمي السهروردي ثم الدمشقي لنفسه .. ولجميع المسلمين ختم له ولكفاة بالسعادة إنه ولي الإجابة.

(2) من قوله: فهاكم إلى هنا ليس في (ت).

وصلى الله على سيدنا ومولانا وحبيبنا وشفيعنا وقرة أعيننا وشفاء صدورنا سيدنا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم خاتم النبيين وإمام المرسلين، وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين.

وكان الفراغ من نسخه ضحى يوم الأحد السادس من شهر ربيع الأول الشريف المبارك بمولد النبي صلى الله عليه وسلم من عام إحدى وتسعين وثمانمائة (891هـ).

كتبه بيده الفانية لنفسه ثم لمن شاء الله من بعده أحمد بن علي بن عيسى مخلوف بن يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف بن حارث بن علي الكركوبري لطف الله بالجميع ورحم الله عبدا قرأ أو نظر ودعا للجميع بالمغفرة والرحمة وللناسخ بالثبات على الإيمان والإسلام إنه هو الغفور الرحيم والحمد لله رب العالمين.

فِهْرِسُ المُحْتَوَيَاتِ



المغاربية لطباعة وإشهار الكتاب

22، نهج المقاولين – المنطقة الصناعية الشرقية – أريانة – تونس
الهاتف : 683 837 70 216+ – الفاكس : 975 838 70 216+

